الجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري نموا في النصف الأول من عام 2016 بمعدل 3.6% مقارنة بـ 3.9% في عام 2015. وتم تعويض الانخفاض الحاد في أسعار النفط بزيادة إنتاج الهيدروكربونات ورفع مستوى الإنفاق العام. ارتفع معدلا التضخم والبطالة، وأما عجزا الموازنة والحساب الخارجي اللذان يفوقا 10% أصلاً فازدادا ارتفاعاً. ويُتوقع أن يتباطأ النمو على مدى السنتين إلى الثلاث سنوات المقبلة مع تطبيق الحكومة إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة.

أحدث التطورات

على الرغم من التراجع الحاد في أسعار النفط والطقس غير المواتي، تمكنت الجزائر من الاحتفاظ بمعدل نمو اقتصادي جيد في عام 2015 وفي النصف الأول من عام 2016. ففي عام 2015 ارتفع النمو إلى 3.9% نتيجة الزيادة الأولى في إنتاج الهيدروكربونات منذ عشر سنوات واستقرار النمو غير النفطي على الرغم من تضرر الاقتصاد نتيجة هبوط أسعار النفط. وخلال النصف الأول من عام 2016، واصلت الجزائر معدل نمو قوياً نوعاً ما يبلغ 3.6% (مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية)، ساعد في تحقيقه التعافي المستمر في إنتاج الهيدروكربونات مما خفف من آثار بطء النمو في القطاعات غير الهيدروكربونية. فقد نما إنتاج الهيدروكربونات بمعدل 3.2% في النصف الأول من عام 2016، مقارنة بـ -0.8% في الفترة نفسها من عام 2015. وتباطأ نمو القطاعات غير الهيدروكربونية إلى 3.8% مقارنة بـ 5.1% في النصف الأول من عام 2015. تصدّر هذا التباطؤ ضعف النمو في الزراعة (نتيجة سوء الأحوال الجوية)، وفي المياه والطاقة، وفي قطاعات أخرى. وعلى جانب الطلب، زاد الاستهلاك الحكومي مساهمته في النمو في عام 2015 وفي النصف الأول من عام 2016، فيما تراجعت مساهمة استهلاك القطاع الخاص والاستثمار (انظر الشكل 1).

تحقق النمو المستدام على حساب اتساع العجز في المالية العامة، الذي بلغ أكثر من الضعف ليصل إلى 16.2% في عام 2015، إذ أرجأت الحكومة إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة. وازداد هذا العجز اتساعاً في النصف الأول من عام 2016، إذ لاقت الحكومة صعوبة في تنفيذ التدابير المالية العامة المنصوص عليها في قانون الموازنة لسنة 2016.وتدعو هذه الموازنة إلى خفض بنسبة 9% في الإنفاق (معظمه في الاستثمارات)، وزيادة بنسبة 4% في العائدات الضريبية على أساس زيادة بنسبة 36% في أسعار البنزين وزيادة الضرائب على الكهرباء وعلى تسجيل ملكية السيارات. وتخول الموازنة أيضاً السلطات المالية صلاحية إجراء خفض آخر في الإنفاق إذا هبطت أسعار النفط إلى ما دون المتوسط المفترض، فضلاً عن صلاحية الاقتراض من الخارج إذا لزم الأمر. لكن في الربع الأول من عام 2016، شهد الإنفاق الحكومي طفرة هائلة (ارتفع بحوالي 60% مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية)، مما ينم عن صعوبات في تطبيق إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة.

ظل العجز في الحساب الجاري مستقراً عند 16.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015، لكن تفاقم في النصف الأول من عام 2016. انخفضت قيمة الواردات بنسبة 11.8% في عام 2015 و8.7% (مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية) في الربع الأول من عام 2016، وهذا أقل من أن يعوض الانخفاض البالغ 42.3% و36.6% (مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية) في الصادرات في عام 2015 وفي الربع الأول من عام 2016 على الترتيب. وفي عام 2016، طبّق البلد نظاماً جديداً لرخص الاستيراد لزيادة الحد من العجز في الحساب الجاري.

وعلى الرغم من تشديد السياسة النقدية، ارتفع معدل التضخم إلى 4.8% في عام 2015، وهو ما يعكس نوعاً ما التأثير الناجم عن الخفض الاسمي لقيمة العملة بحوالي 20% بهدف تصحيح اختلال ميزان المعاملات الخارجية. وفي النصف الأول من عام 2016، سمحت السلطات النقدية بمزيد من الانخفاض في قيمة الدينار، إذ حاولت السلطات تفادي حدوث هبوط حاد في احتياطيات النقد الأجنبي والاحتفاظ بالاحتياطيات عند 100مليار دولار أو أكثر. ينبغي أن يُبقي الانخفاض في قيمة الدينار على ارتفاع الضغوط التضخمية، مع توقع أن يبلغ التضخم 5.9% في عام 2016.

عرقل استمرار معدل البطالة المرتفع بين الشباب جهود الحد من الفقر وعدم المساواة. ففي عام 2015، ارتفع معدل البطالة إلى ما فوق 10% (11.2%)، ولم يتغير كثيراً في

الشكل 1 الجزائر / المساهمات في النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي

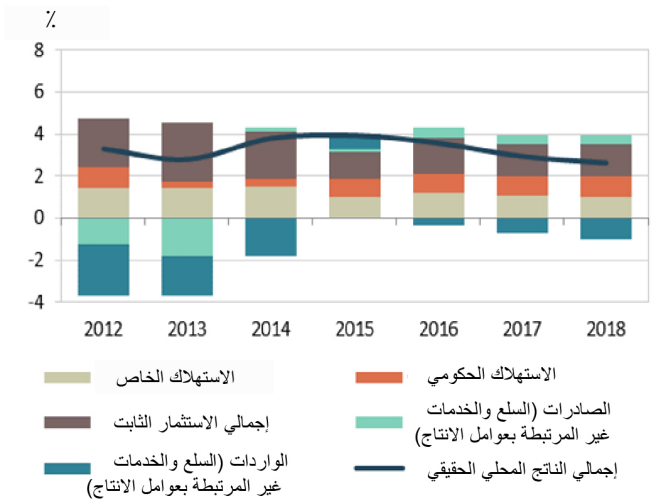

المصادر: تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الشكل 2 الجزائر / مركز المالية العامة

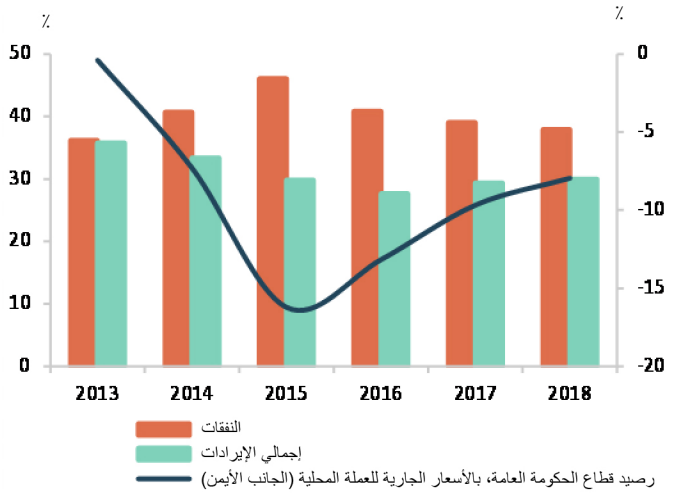

المصادر: تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

النصف الأول من عام 2016، وهو حادّ بين النساء (16.6%) والشباب (29.9%). ويعتمد الفقراء اعتماداً شديداً على زراعة الكفاف لتحقيق الدخل. وفي المناطق الحضرية، يعمل الفقراء غالبا في وظائف القطاع غير الرسمي. وأما القطاع الرسمي فيهيمن عليه موظفو جهاز الخدمة المدنية والعاملون في الشركات المملوكة للدولة. وتوجد فوارق كبيرة على أساس نوع الجنس في سوق العمل، إذ يقل احتمال توظيف النساء في الحكومة والقطاع الخاص الرسمي.

آفاق المستقبل

يُتوقع أن يتباطأ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ليصل إلى 3.6% في عام 2016 وأن ينخفض أكثر إلى 2.6% في عام 2018. في عامي 2017 و2018، ستؤدي الزيادة الكبيرة التي ستطرأ على ناتج الهيدروكربونات مع بدء الإنتاج في الآبار النفطية الجديدة إلى تخفيف الأثر السلبي للتراجع المتوقع في سعر النفط على القطاعات الحقيقية غير النفطية. ويُتوقع أن يؤثر معدل البطالة المرتفع على إنفاق الأسرة. يفترض خط الأساس أن تحقق الحكومة بعض التقدم، وتحديداً بتطبيق إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة. ومع ذلك يُتوقع أن يظل العجز في المالية العامة كبيراً عند حوالي 13.2% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016 (وإن كان سينكمش تدريجياً إلى 8.0% في عام 2018) في ظل تأثير انخفاض أسعار النفط على العائدات المالية العامة. مع استنزاف وفورات المالية العامة (صندوق ضبط الإيرادات)، يُتوقع أن يتم تمويل العجز بإصدار سندات ديون جديدة مع توقع ارتفاع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي من 13.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016 إلى 25.1% في عام 2018. ويُتوقع أن يتقلص العجز في الحساب الجاري بدرجة طفيفة من 15.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016 إلى 10.4% في عام 2018.

المخاطر والتحديات

هذه التوقعات عرضة لخطرين على الأقل من مخاطر الهبوط، وهما تقلب أسعار النفط والسخط الاجتماعي. فاعتماد الجزائر على إيرادات المواد الهيدروكربونية يجعلها تظل عرضة بشدة للتقلب في أسعار النفط العالمية في مواجهة المخزونات النفطية العالمية الكبيرة، وضعف الطلب عما هو متوقع. وربما يؤثر الانخفاض في أسعار النفط أيضاً على الاستثمار في القطاع الهيدروكربوني. وهناك أيضاً خطر يشكله السخط الاجتماعي الناتج عن تخفيضات الإنفاق الحكومي والزيادات الضريبية وارتفاع مستويات البطالة بين الشباب. ونرى تزايدا في الإرادة السياسية والتوافق الوطني بشأن ترشيد إعانات الدعم عديمة الكفاءة وغير المنصفة والباهظة التكلفة، لكن مثل هذا الإصلاح يتطلّب شبكات أمان مُحسَّنة، ونظاماً للتحويلات النقدية يصل إلى المحتاجين، وحملة إعلامية قوية لمواجهة المعارضة أثناء تنفيذه، ونظاماً إحصائياً قوياً يسمح برصد الأوضاع المعيشية للأسر بمعدل أكثر تواترا. ولا يوجد أي من هذه التدابير المصاحبة مطبقاً حالياً، ولا يُتوقع تطبيقه في الأمد القريب.

الجدول 1 الجزائر / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي

التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر غير ذلك))

	2013	2014	2015	2016ت	2017ت	2018ت
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	2.8	3.8	3.9	3.6	2.9	2.6
الاستهلاك الخاص	5.0	4.4	3.3	4.1	3.5	3.5
الاستهلاك الحكومي	0.8	1.1	2.6	2.7	2.8	2.8
استثمارات إجمالي رأس المال الثابت	8.6	6.4	3.0	4.7	4.3	4.3
الصادرات، السلع والخدمات	-5.7	0.2	0.5	1.9	1.5	1.7
الواردات، السلع والخدمات	10.0	8.6	-3.3	1.6	3.6	5.1
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	2.3	4.0	4.5	4.2	3.4	3.1
الزراعة	8.2	2.5	7.6	4.8	4.9	4.5
الصناعة	2.3	3.4	4.1	4.5	3.2	3.2
الخدمات	-0.3	5.6	3.7	3.4	3.0	2.4
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	3.3	2.9	4.8	5.9	4.8	4.3
ميزان الحساب الجاري (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	0.4	-4.4	-16.5	-15.5	-14.3	-10.4
ميزان المالية العامة (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	-0.4	-7.3	-16.2	-13.2	-9.7	-7.9
الدين (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	7.7	8.0	9.2	13.6	18.1	25.1
الميزان الأولي (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	-0.1	-7.0	-15.9	-12.8	-9.2	-7.4

المصادر: البنك الدولي. قطاع الممارسات العالمية لإدارة الاقتصاد الكلي والمالية العامة، وقطاع الممارسات العالمية للفقر.
ملاحظة: م = متوقع.